

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن أعطيتني أو إذا أعطيتني أو متى أعطيتني ألفا فأنت طالق .
قوله إذا قال (إن أعطيتني أو إذا أعطيتني أو متى أعطيتني ألفا فأنت طالق) كان على التراخي أي وقت أعطته ألفا : طلقت .
هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب لأن الشرط لا زم من جهته لا يصح إبطاله .
وقال الشيخ تقي الدين C : ليس بلزم من جهته كالكتابة عنده ووافق على شرط محض كقوله إن قدم زيد فأنت طالق .
وقال : التعليق الذي يقصد به إيقاع الجزاء : إن كان معارضة فهو معاوضة .
ثم إن كانت لا زمة : فلازم وإلا فلا يلزم الخلع قبل القبول ولا الكتابة .
وقول من قال : التعليق لازم دعوى مجردة انتهى .
ويأتى هذا وغيره في أوائل باب تعليق الطلاق بالشروط .
تنبيه : مراده بقوله أي وقت أعطته ألفا طلقت بحيث يمكنه قبضه صرح به في المنتخب و المغني و الشرح وغيرهم .
ومراده : أن تكون الألف وازنة بإحضاره ولو كانت ناقصة بالعدد وازنتها في قبضه وملكه .
وفي الترغيب وجهان في (إن أقبضتني) فأحضرتة ولم يقبضه فلو قبضه فهل يملكه فيقع الطلاق بائنا أم لا يمكنه فيقع رجعيًا ؟ خ فيه احتمالان وأطلقهما في الفروع .
قلت الصواب : أنه يكون بائنا بالشروط المتقدم .
وقيل : يكفي عدد متفق برأسه بلا وون لحصول المقصود فلا يكفي وازنه ناقصة عددا وهو احتمال في المغني و الشرح .
قلت : وهذا القول هو المعروف في زمننا وغيره .
واختار الشيخ تقي الدين C في الزكاة : يقويه .
والسبب لا تسمى دراهم